

المشاريع الإنتاجية متناهية الصغر التي تديرها النساء في لواء كفرنجة: الواقع والتحديات



معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، تشرين الأول 2022

تأتي ورقة السياسات هذه ضمن البرنامج التدريبي: "نحو المشاركة الشاملة للنساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية"، المُنفذ من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وبالشراكة مع الشريك السويدي للتنمية. يهدف البرنامج إلى إكساب 20 متدرباً ومنتدرباً المهارات والأدوات اللازمة لكسب التأييد حول القضايا التي تهم النساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق إنتاج أوراق سياسات تُعنى بالفتنيتين السابقتين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

شروط إعادة النشر: لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كلياً أو جزئياً وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يُرجى مراسلة قسم الاتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo

نشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن

المؤلفون: إيمان المومني، رهدف أبو ضلع، زين الزغول، ساجدة الصمادي

التدقيق: حياة الشوبكي، يارا سعادة

التنسيق والتصميم: Chuang, Chun-Chiao

صورة الغلاف: Wattan.net

طُبِع في عمان، الأردن

جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن ©2022

جدول المحتويات

1	المُلخص التنفيذي.....	4
2	منهجية الورقة.....	5
3	مُقدمة.....	6
4	الإطار المفاهيمي للمشاريع مُتناهية الصغر.....	7
5	الإطار القانوني.....	8
6	واقع المشاريع الصغيرة في محافظة عجلون.....	10
7	التحديات ومناقشتها.....	11
7.1	شجرة المشكلات.....	11
7.2	التحديات التي تواجه النساء اللواتي يعملنَ في المشاريع متناهية الصغر في محافظة لواء كُفرنجة.....	12
7.2.1	الصورة الثقافية السلبية اتجاه عمل النساء.....	12
7.2.2	إجراءات الترخيص للمشاريع متناهية الصغر.....	12
7.2.3	فرص الحصول على التمويل ورأس المال من الجهات التمويلية.....	13
7.2.4	موسمية عمل بعض المشاريع الصغيرة.....	13
7.2.5	القدرة على التسويق ومُنافسة المنتجات الأخرى.....	13
8	الخيارات والبدائل.....	14

1 الملخص التنفيذي

تُشكل المشاريع الصغيرة أو المتوسطة أو مُتناهية الصغر أكثر من 95% من المؤسسات في العالم، وتكمن أهميتها في توفيرها فرصاً هائلةً من العمل ودفعها لعجلة النمو الاقتصادي والدخل،¹ وتستوعب ما يزيد عن 75% من الوظائف في العالم.²

في الأردن، تُساهم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دوراً ملحوظاً في الاقتصاد الأردني، تمثل هذه الشركات 50% من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص، وتشكل 98% من قطاع الشركات في الأردن³، وتوظف المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر 70-60% من موظفي القطاع الخاص.⁴

وبحلول عام 2030، سيظهر هناك حاجة لإيجاد 600 مليون وظيفة جديدة لاستيعاب العدد المتزايد من القوى العاملة المتنامية في العالم. وهنا يظهر جلياً الدور الكبير للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق وتطوير البنية التحتية.⁵

بالرغم من الدور الكبير للمشاريع مُتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أظهر تقرير تابع لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) هناك ما يُقارب 65 مليون شركة أو 40% من الشركات مُتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الرسمية في البلدان النامية لديها احتياجات تمويلية غير مُلباة بقيمة تبلغ 5.2 تريليون دولار. على صعيد نسبة "فجوة التمويل"،⁶ بلغت 87% في مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و88% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأعلى نسبة في فجوة التمويل مقارنة بالطلب، وتزداد فجوة التمويل عند أخذ المشروعات متناهية الصغر غير الرسمية في عين الاعتبار؛⁷ لينعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية لأصحاب المشاريع مُتناهية الصغر والصغيرة والتي تُشكل النساء نسبة كبيرة منهم.

هدفت الورقة إلى دراسة واقع النساء اللواتي يُدرن مشاريع مُتناهية الصغر في لواء كُفرنجة في محافظة عجلون، والتعرف على أبرز التحديات التي تُواجهها وتُعيق عملية تمكينهنّ من خلال المشاريع مُتناهية الصغر، انتهاءً بتقديم عدد من التوصيات

¹ المشاريع الصغيرة ومُتناهية الصغر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

<https://www.unhcr.org/ar/5a5360344.html>

² عباس، جيهان. 2020، دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، ورقة بحثية منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

https://caf.journals.ekb.eg/article_154776_ef6575854fbbac601466ea9540db6c5b.pdf

³ الشركات الصغيرة ومُتناهية الصغر في الأردن "من الأكثر تأثراً" بتداعيات كورونا، المملكة، 27 حزيران 2021.

⁴ لمحة عن مشروع مساندة الأعمال المحلية، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

<https://cipe-arabia.org/لمحة-عن-مشروع-مساندة-الأعمال-المحلية-ب/>

⁵ يوم المؤسسات مُتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مكتبة قطر الوطنية، 26 حزيران 2022.

<https://www.qnl.qa/ar/blogs/12707>

⁶ للمزيد من المعلومات حول فجوة التمويل عبر الرابط التالي:

<https://www.findevgateway.org/ar/البيانات/fjw-tmwyl-almnshat-alsghry-walsghyrt-walmtwst/>

⁷ Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance, the world bank.

<https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance>

المُتّرححة إلى صناع القرار ورأسي السياسات والجهات ذات العلاقة؛ للنهوض بالواقع التشريعي والتمويلي والمعرفي للمشاريع مُتناهية الصغر، وبما ينعكس إيجاباً على واقع النساء اقتصادياً واجتماعياً.

توصلت الورقة إلى أهمية المشاريع مُتناهية بالنسبة إلى النساء في لواء كفرنجة في محافظة عجلون، بحيث تشكل مصدراً للدخل الأساسي ومخرجاً للعمل بين أوساطهنّ في ظل ارتفاع نسب الفقر والبطالة بينهنّ، كما أظهرت النتائج طبيعة المشاريع اللواتي يعملنّ بها أو يُقمن بإدارتها والتي تمثلت في مشاريع جرفية أو إنتاجية مُتناهية الصغر. ومن الجانب الآخر، أظهرت الورقة جُملة من التحديات تواجهها النساء، تمثلت في: (1) التنميط الثقافي لأدوارهنّ واقتصارها على الأعمال الرعائية والمنزلية، (2) العمل بعيداً عن التراخيص والإجراءات الحكومية، (3) تفتقر معظم السيدات المعرفة اللازمة في إجراءات التسجيل والترخيص لمشاريعهنّ، (4) ضَعف مهاراتهنّ وقدرتهنّ في إدارة المشاريع الصغيرة والثقافة المالية ومهارات التسويق.

في الختام، توصلت الورقة إلى عددٍ من التوصيات المُتّرححة، تمثلت بالآتي:

- أولاً: تطوير برامج توعوية وتثقيفية حول المشاريع مُتناهية الصغر ودورها في تحسين الوضع الاقتصادي للنساء، بالتعاون بين المؤسسة الوطنية لتطوير المشاريع وصندوق التنمية والتشغيل ووزارة التنمية الاجتماعي وبلدية كفرنجة.
- ثانياً: تشبيك عمل المؤسسات الإقراضية والتمويلية للمشاريع مُتناهية الصغر بالتعاون والتنسيق بين البنك المركزي الأردني والمؤسسة الوطنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ووزارة التنمية الاجتماعية.
- ثالثاً: توظيف التكنولوجيا ووسائل التواصل المُختلفة في إنتاج وتسويق المشاريع الإنتاجية الصغيرة بالتعاون والتنسيق بين صندوق التنمية والتشغيل ووزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية والبلديات ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

2 منهجية الورقة

اعتمدت الورقة على المنهجية التالية:

- أولاً: مُراجعة الدراسات السابقة والمقالات، والإتفاقيات الدولية والتشريعات والأنظمة ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- ثانياً: إجراء مقابلات معمقة شبه منظمة مع خبراء في المشاريع مُتناهية الصغر والصغيرة، تالياً أسماءهم مع حفظ الألقاب:
 - سالم بني سلامة – مُدير مديرية العمل، وزارة العمل، محافظة عجلون.
 - فوزات فريحات – رئيس بلدية لواء كفرنجة، محافظة عجلون.
 - عيسى العوادة – مدير صندوق التنمية والتشغيل، فرع محافظة عجلون.
- ثالثاً: عقد مجموعتي نقاش مركزتين مع 8 سيدات يُدرن مشاريع مُتناهية الصغر في لواء كفرنجة.

3 مُقدمة

تقع محافظة عجلون في الركن الشمالي الغربي من العاصمة الأردنية عمّان، وتضم المحافظة لواءين (لواء قصبية عجلون، لواء كفرنجة)، وتضم قضاءين (قضاء صخره، قضاء عرجان)، وتضم خمس بلديات (بلدية عجلون الكبرى، بلدية كفرنجة الجديدة، بلدية الجنيد، بلدية العيون، بلدية الشفا). يبلغ عدد سكان المحافظة 194700 نسمة، بعدد الذكور 100200، مقابل عدد الإناث 94500، وتعد محافظة عجلون من المحافظات الفقيرة في الأردن؛ لارتفاع نسبة الفقر بين السكان والبالغة 25.6%، وارتفاع معدل البطالة والبالغ 11.4% وارتفاعها بشكل ملحوظ بين الإناث والبالغ 25.8%، مقابل الذكور والبالغ 7.8%⁸. كما يوجد في محافظة عجلون 3 جيوب فقر هي: قضاء عرجان، وقصبية عجلون، وقضاء الصخرة⁹.



خريطة اللواء بحسب موقع وزارة الداخلية - شكل رقم 1

كما يرتفع مُستوى "الإعالة الديموغرافي"¹⁰ في محافظة عجلون والتي تعادل ما يُقارب 88%، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة الإعالة على مستوى الأردن، التي هي في حدود 68%، مما يعني ارتفاع العبء على الطبقة النشيطة اقتصادياً والتي يتوجب على كل 100 شخص منهم إعالة ما مقداره 88 شخصاً لتوفير الحياة الكريمة لهم.¹¹

وبناءً على الظروف الاقتصادية الصعبة التي تُعاني منها محافظة عجلون، والتي تتزايد تبعاتها إلى حدٍ ما عند الإناث في ظل ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض النشاط الاقتصادي لهنّ ومحدودية مجالات العمل لديهنّ مقارنةً بالرجال، وُجِب تسليط الضوء على أهمية المشاريع متناهية الصغر التي تديرها النساء ودورها في توفير مصادر دخل لهنّ ولأسرهنّ.

مع تعدد الارتباطات الأسرية والرعاية للنساء، تساهم المشاريع متناهية الصغر في توفير بيئة متناسبة ومُناسبة لأوضاع وخصوصية النساء، بحيث تمكّنها من المشاركة الاقتصادية، وأن تصبح فاعلة في مجتمعهما دون التأثير على أدوارها الأسرية التقليدية. يُضاف إلى ذلك، بإمكان أي امرأة أن تُنشأ مشروعاً من منزلها، دون الحاجة لميزانية مُرتفعة لإنشائه أو توفير موقع لتشغيله، ومن هنا أُثبِت دور المشاريع متناهية الصغر في ادماج النساء في الحياة الاقتصادية.

تنبّه الأردن مُبكراً لأهمية المشاريع الصغيرة، ويعتبر عام 1959 هو بداية العمل بتمويل المشروعات الصغيرة في الأردن، من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي في تقديم قروضها للمزارعين، وفي عام 1965 تم تدعيم هذا القطاع من خلال إنشاء

⁸ معلومات عامة عن المحافظة-عجلون، وزارة الداخلية.

⁹ [معلومات عامة عن المحافظة عجلون](https://moi.gov.jo/AR/Pages/عجلون%20محافظة%20عامة%20عن%20المحافظة)

⁹ البرنامج التنموي لمحافظة عجلون 2017-2019، 2017. https://www.mop.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page

¹⁰ الإعالة الديموغرافي: هي عدد الأشخاص الذي يتوجب على المرء القادر العمل على إعالتهم، للمزيد عبر الرابط التالي:

[نسبة-الإعالة-الديموغرافية](https://e3arabi.com/sociology/نسبة-الإعالة-الديموغرافية)

¹¹ السرياني، محمد، التركيب السكاني في محافظة عجلون، وزارة الثقافة. <https://ich.gov.jo/node/50755>

بنك الإنماء الصناعي. وبدأ الأردن بتشجيع المشروعات الصغيرة في بداية السبعينات من خلال خطة التنمية الاقتصادية الخمسية 1976-1980، والتي شجعت على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتوجه نحو المشروعات الصغيرة التي تنتج بديلاً للسلع والمنتجات المستوردة.¹² وبدأت العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالتوجه الي زيادة المُشاركة الاقتصادية للنساء من خلال برامج القروض والمشاريع الصغيرة ومُتناهية الصغر إلى جانب الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تُشجع النساء الأردنيات على إقامة المشاريع متناهية الصغر والصغيرة،¹³ وبحسب البنك المركزي الأردني بلغ عدد شركات "التمويل الأصغر"¹⁴ العاملة في الأردن 9 شركات؛¹⁵ ساهم ذلك في شكلٍ ملحوظ في ارتفاع نسبة النساء الريفيات اللاتي يُدرن ويعملن في مشاريع إنتاجية في الأردن عام 2012 من 27.1% إلى 34.1% عام 2014؛¹⁶ كما بلغت نسبة النساء اللواتي يرأسن أسرهن ويديرن مشاريع إنتاجية 35.6% خلال عام 2015.¹⁷

4 الإطار المفاهيمي للمشاريع مُتناهية الصغر

بعد عملية البحث المُعمقة حول مفهوم المشاريع الإنتاجية مُتناهية الصغر يتضح لنا عدم وجود تعريف جامع واحد مُتفق عليه من قبل المُختصين؛ الأسباب المؤدية لذلك تُعزى إلى تعدد المفاهيم المُقدمة من قبل الجهات ذات العلاقة سواء الجهات الممولة أو الجهات المسؤولة عن ترخيص وتسجيل هذا النوع من المشاريع، إضافةً إلى تعدد المعايير في تعريف المشاريع مُتناهية الصغر، مثل: عدد العاملين، رأس المال، المُلكية، إدارة المشروع، طبيعة المنتج...

بحسب البنك المركزي الأردني¹⁸ وتحديدًا في ضوء دليل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يوجد هناك تعريف خاص بالمشاريع مُتناهية الصغر، ولكن استناداً إلى تعريف المشاريع الإنتاجية الصغيرة بحسب معيار عدد الموظفين، هي: "المشاريع التي توظف بين 5-20 موظفًا"،¹⁹ وعليه يمكننا الاستنتاج بأن المشاريع متناهية الصغر هي التي توظف أقل من 5 موظفين.

¹² قديمي، ثائر. مرجع سابق.

¹³ الوليدات، عريب والخاروف، أمل. 2019، مرجع سابق.

¹⁴ يُعرّف نشاط التمويل الأصغر حسب نظام التمويل الأصغر رقم (5) للعام 2015 بأنه: "منح القروض والتمويلات للأفراد ذوي الدخل المتدني، أو الأفراد الذين لا يمكنهم الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي كلياً أو جزئياً سواء كانوا أفراداً أو شركات متناهية الصغر أو صغيرة وفق معايير يُحددها البنك"، للاطلاع على النظام التمويل الأصغر عبر الرابط التالي:

<https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/35322181-eff9-411f-bcf2-a29aac8fe177.pdf>

¹⁵ دليل شركات التمويل الأصغر العاملة في الأردن، البنك المركزي الأردني. للمزيد من المعلومات عبر الرابط التالي:

<https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=372>

¹⁶ المرجع نفسه.

¹⁷ عبده، هاني خميس أحمد (2008)، تأنيث الفقر بين المحددات وسبل المواجهة، بحث علمي منشور، ع2، المجلة العربية لعلم الاجتماع-مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.

¹⁸ جهة رسمية حكومية تعمل على رقابة وإشراف وتنظيم نشاط شركات المالية التي تمارس نشاط التمويل الأصغر المرخصة في الأردن.

¹⁹ دليل المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، البنك المركزي وسند، 2017.

https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/SME_Guide_Arabic_Final_27_4_2017.pdf

كما أشار معهد تضامن النساء الأردني بالاستناد إلى المبلغ المالي المُقترض، تُعرف النساء المُقترضات من شركات التمويل الأصغر بأنهن: "النساء اللاتي يقترضن من شركات التمويل المالي الصغيرة الخاصة، قيم مالية تتراوح بين خمسمئة وأربعة آلاف دولار؛ بهدف تغطية احتياجاتهن الاقتصادية أو المعيشية أو تمويل مشروع صغير يحسن دخل العائلة، أو بدافع من الزوج أو الأسرة."²⁰

وعليه يُمكننا تعريف المشاريع مُتناهية الصغر كما يلي: "كل مشروع عدد موظفيه أقل من 5 أشخاص، وبرأس مال لا يتجاوز 4000 دولار."

5 الإطار القانوني

تشهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء اعترافاً تاماً واهتماماً متزايداً من قِبل المجتمع الدولي، فقد أكدت المادة رقم (14) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) على كفاءة الدولة للتحديات الاقتصادية التي تواجه النساء وعلى وجه الخصوص النساء الريفيات، حيث تسعى إلى توفير سبل لدعم اقتصادياً من خلال تقديم الدعم في المشاريع الاقتصادية.²¹ على صعيدٍ آخر، اعتبرت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أن تمكين النساء يُعد محورياً وشرطاً أساسياً لكسر حلقة الفقر، كما نص الهدف رقم (8) منها على العمل اللائق والنمو الاقتصادي من خلال تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.²²

وفقاً للمادة 6 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وجوب الاعتراف بالحق في العمل، حيث اعترفت الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم هذه الدول باتخاذ كل ما يلزم لصون ذلك الحق، على أن تشمل التدابير المتخذة توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ بسياسات وتقنيات تضمن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية، و عمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية.²³

على المستوى المحلي، كفل الدستور الأردني وفقاً للمادة رقم (23) حق العمل لجميع مواطني الدولة، كما وضع الدستور مجموعة من التشريعات الناظمة للعمل والعمال وذكر عدة مبادئ لتنظيم العمل.²⁴

تنبهت الحكومة الأردنية إلى تحسين الاقتصاد الوطني من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية بما في ذلك النساء، فسعت جاهدة في النهوض بالأوضاع الاقتصادية للنساء الأردنيات وتعزيز مشاركتهن في سوق العمل وتمكينهن النساء من خلال المشاريع الإنتاجية الصغيرة ومُتناهية الصغر والتي تُعد إحدى الخطوات التي نفذتها الحكومة.

²⁰ الغارمات في الأردن، ورقة حقائق، معهد تضامن النساء الأردني.

<https://www.sigi-jordan.org/?p=3761>

²¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمد في 18 كانون الأول 1979.

²² الجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، 25 أيلول 2015.

²³ مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مينيسوتا، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 1966.

²⁴ الدستور الأردني، الفصل الثاني حقوق الأردنيين وحرياتهم، المادة 23.

عام 1972 تأسست المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، كذراع حكومي لدعم القطاع الخاص، كما تقدم المؤسسة عدداً من البرامج التنموية والتطويرية في مجالات التصنيع والخدمات والصناعة الزراعية، وتوفير الدعم الفني والمالي للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.²⁵

ظَهَرَت شركات التمويل الأصغر لأول مرة في الأردن عام 1998 بعد تعاون وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية مع "USAID" في إطلاق برنامج "دعم وتطوير بيئة الأعمال في الأردن" بهدف تمكين الأفراد اقتصادياً وإخراجهم من دائرة الفقر، وتمويل النساء بمبالغ مالية تمكنهنّ من إنشاء مشاريع صغيرة منتجة ومُدرة للدخل.²⁶

وفي عام 2005 قام البنك المركزي الأردني بإصدار "نظام شركات التمويل الأصغر رقم 5 لسنة 2015"؛²⁷ بهدف تنظيم ورقابة عمل شركات التمويل.

مع تعدد شركات التمويل وزيادة عدد المُقترضين وظهور ظاهرة الغارمات في الأردن، استحدث البنك المركزي "نظام شركات التمويل الأصغر رقم 107 لسنة 2021"؛²⁸ بهدف إخضاع شركات التمويل الأصغر لرقابة وإشراف البنك المركزي،²⁹ وفي ضوئه يُعتبر "نظام شركات التمويل الأصغر رقم 5 لسنة 2015" لاغياً عند دخول "نظام شركات التمويل الأصغر رقم 107 لسنة 2021" حيز التنفيذ وذلك في تاريخ 30 أيار 2022.

نظراً للدور الكبير للمشاريع مُتناهية الصغر والصغيرة اتجاه دمج النساء، ومع مراعاة تعدد الأدوار التي تقوم بها النساء داخل المنزل وخارجه، قدم القانون الأردني تسهيلات واضحة للحصول على رخص المهن المنزلية ضمن قانون "رخص المهن" والذي يُعتبر أحد القوانين المُندرجة ضمن حدود أمانة عمان رقم (11) لسنة 2022، حيث ينص القانون على "إتاحة ممارسة المهن في المساكن المنزلية مع إعفائها من نصف الرسوم المُحددة للرخص، ومن رسوم السنوات الثلاث الأولى من تاريخ الحصول على الرخصة..."³⁰ كما تم إصدار دليل بدء العمل من المنزل من قبل أمانة عمان الكبرى وعدد من الشركاء؛ كوسيلة إرشادية للمواطنين للاستفادة من الإطار التشريعي الجديد والمتعلق بترخيص الأعمال من المنزل،³¹ وكجزء من مشروع "مساندة الأعمال المحلية".³²

²⁵ الموقع الرسمي للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.

[عن_المؤسسة](https://www.jedco.gov.jo/Ar/Pages/عن_المؤسسة)

²⁶ Saqfalhait, Nahil. 2011, "Microfinance Regulation in Jordan: A Comparative Perspective with MENA Countries and Other Areas, Applied Econometrics and International Development, "Applied Econometrics and International Development", P.132–50.

²⁷ نظام شركات التمويل الأصغر رقم 5 لسنة 2015، مرجع سابق.

²⁸ للاطلاع على "نظام شركات التمويل الأصغر رقم 107 لسنة 2021"، عبر الرابط التالي:

<https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/12a9b545-c36c-4d7f-b4fe-1c1e28719339.pdf>

²⁹ البنك المركزي يُخضع شركات التمويل لرقابته وإشرافه"، وكالة الأنباء الأردنية، 31 أيار 2021.

³⁰ الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء الأردنية، الجريدة الرسمية، <https://pm.gov.jo/Ar/Pages/NewsPaperDetails/5797>

³¹ للاطلاع على "دليلك لبدء عملك من المنزل"، عبر الرابط التالي:

https://www.ammancity.gov.jo/site_doc/HBBsBook.pdf

³² للاطلاع على مشروع "مساندة الأعمال المحلية"، عبر الرابط التالي:

[لمحة-عن-مشروع-مساندة-الأعمال-المحلية-ب/](https://cipe-arabia.org/لمحة-عن-مشروع-مساندة-الأعمال-المحلية-ب/)

6 واقع المشاريع الصغيرة في محافظة عجلون

في عجلون، في ظل ارتفاع نسب الفقر والبطالة بين النساء، حاولت النساء إيجاد طرق بديلة تُدر عليهنّ دخل مالي بشكلٍ ثابت، فاتخذنّ من المشاريع الإنتاجية الصغيرة منفذاً وكأحد الحلول لتحسين أوضاعهنّ الاقتصادية والاجتماعية، حيث أشارت إحدى المشاركات، قائلةً: "طبعاً إحنا بنعرف إنه في عجلون الفرص التشغيلية للشباب أو المرأة بشكل خاص ضعيفة جداً، وما في فرص للعمل، والمشاريع الصغيرة بالنسبة للمرأة إشي كثير مهم إنه بتطور من حياتها اجتماعياً واقتصادياً".

وبحسب عيسى العواودة (مدير مكتب التنمية والتشغيل، فرع محافظة عجلون) منذ عام 2019 ولغاية فترة إعداد الورقة تم تمويل 111 مشروعاً صغيراً ومنتاهي الصغر خاص بالنساء، بقيمة تمويلية تُقدر 776000 دينار، كما أضاف أنّ نسب تعثر المشاريع في عجلون منخفض، وحصدت عجلون أعلى نسبة سداد للقروض في كل المحافظات.

تساهم المشاريع مُتناهية الصغر في لواء كُفرنجة بشكلٍ واضح في إمكانية توفير مصدر دخل إضافي أو أساسي، وفرص عمل جديدة للنساء وتحديدًا اللواتي يُدرنّ أسرهنّ، حيث تحدثت إحدى السيدات: "صاروا النساء يصرفوا على عائلاتهم ويتجوا، تحسن مستواهم الاقتصادي كعائلات". وأشارت أخرى: "عندي بنتين بدرسهم على حسابي"، بالإضافة إلى ما تقدمت به سيدة أخرى: "أنا أم أيتام عملت مشروع وعي وجابلي دخل وساهم في دراسة أولادي أيضاً".

بالإضافة إلى ما سبق، ساهمت المشاريع مُتناهية الصغر في النمو المعرفي للسيدات، من خلال الدورات والتدريبات التي تقدمها النساء اللواتي يمتلكنّ الخبرة والمعرفة والمهارات في مشاريعهنّ والعمل على نقلها لسيدات أخريات من المجتمع المحلي، حيث تحدثت إحدى السيدات حول ذلك قائلةً: "أنا أعطيت دورة عن طريق الزراعة وكنت مدربة، دريت 20 فتاة على تصنيع الغذاء والمخللات والمرببات، ولقد تم تدريبي مُسبقاً على إعطاء الدورات". ليتكلل ذلك في تعدد قصص النجاح بين النساء والتأثير الإيجابي بين أوساطهنّ، بحيث أضافت إحدى المشاركات في نفس السياق: "صارت الست تُقتدي بالسبت يلي نجحت، وصارت في عنا ثقافة المجتمع بدأت تتغير، وصار لازم إنه المرأة تبدأ بمشروعها".

ذلك يُظهر لنا الدور الإيجابي للمشاريع مُتناهية الصغر في تحسين ودعم الأوضاع الاقتصادية للنساء، وتوفير مصادر دخل ثابتة تُمكنهنّ من سد متطلبات الحياة اليومية، كما تتميز بقيام النساء بأعمال يرغبنّ القيام بها؛ ما يجعل منها مهن لا تقل أهمية عن الوظائف الرسمية التي تعمل بها السيدات، ذلك ما أكدت عليه إحدى المشاركات قائلةً: "أنا أمنت بالفكرة، يعني أنا تركت وظيفتي عشان أبلش بمشروعي مع إني كنت موظفة بس تركت وظيفتي بس عشان أكمل بمشروعي". وأضافت مشاركة أخرى: "بالنسبة إلي هاي المشاريع صارت أهم من الوظائف؛ كونها تدعم الاقتصاد، وتدعم العيلة". ختاماً بما قدمته مشاركة أخرى: "تركت وظيفتي وبلشت بمشروعي، مشروع عي هسا بالنسبة إلي أحسن من 100 وظيفة".

7 التحديات ومناقشتها

7.1 شجرة المشكلات³³



³³ "منهجية لتحديد المشكلة وأسبابها وآثارها، الجذع يمثل المشكلة الرئيسية، والجذور تُمثل أسباب المشكلة الأساسية، والفروع تُمثل الآثار الناتجة عن المشكلة".

<https://sswm.info/ar/taxonomy/term/2647/problem-tree-analysis>

7.2 التحديات التي تواجه النساء اللواتي يعملن في المشاريع متناهية الصغر في محافظة لواء كُفرنجة

من أبرز من التحديات التي تواجهها النساء في لواء كُفرنجة التي تُشكل عائقاً أمام إنشاء المشاريع الصغيرة، أو الاستمرار فيها أو الصعوبة في إدارتها، ما يلي:

7.2.1 الصورة الثقافية السلبية اتجاه عمل النساء

بالرغم من أهمية المشاريع متناهية الصغر على الصعيد الفردي والأسري والمجتمعي، وإثبات النساء لقدرتهن على الإنتاج والمساهمة في المشاركة في دخل الأسرة، لا تزال الصورة النمطية السلبية اتجاه النساء في بعض المناطق مُترسخة والتي تحد من مشاركتهم للعمل بجانب الرجال. أشارت لذلك إحدى السيدات قائلةً: "ليسا في سيدات مش عم يقدروا يوصلوهم لأنهم موجودات في بيئات مغلقة ومعتم عليهم. في جهات داعمة وفي دعم للسيدات لكن مش للجميع، يعني ممكن إحنا بنلاقي حالنا مدعومات من هون وهون لكن في سيدات مش قادرين يخطوا الخطوة الأولى في العمل".

7.2.2 إجراءات الترخيص للمشاريع متناهية الصغر

ترخيص المشاريع وتسجيلها هي بمثابة حماية قانونية للمشاريع وأصحابها، فمثلاً خلال جائحة كورونا حصلت المشاريع المرخصة والمتضررة من آثار جائحة كورونا على دعم وتسهيلات حكومية لتصويب أوضاعها والتخفيف من حدة آثار الجائحة، إضافةً إلى زيادة فرصة حصول هذه المشاريع على الدعم المالي من المنظمات الدولية.³⁴

كثير من الأحيان ولدوافع متعددة تتجنب النساء ترخيص مشاريعهن؛ فواقع تجارب السيدات المشاركات اللواتي انخرطن في أعمال المشاريع متناهية الصغر أظهر أن إجراءات ترخيص المشاريع السابقة لا تكن دائماً في مصلحتهم. ترخيص المشروع يحتاج لفترة زمنية طويلة، كما يترتب عليه التزامات عدة مثل توفير موقع للعمل، كما يؤثر على عدد من الجوانب الأخرى بشكل سلبي، حيث أشارت مشاركة بما يلي: "جربت ولما شفت إنو الترخيص يتطلب إجراءات كثيرة فقلت لا، مشروع من بيتي أفضل"؛ على الرغم من الإطار التشريعي الناظم للعمل الاقتصادي من المنزل، أظهرت النتائج بانخفاض وعي النساء المشاركات في قانون "رخص المهن"، باستثناء سيدة واحدة ذكرت أثناء توجيهها للبلدية للترخيص لم يكن لدى موظفي البلدية أي علم بوجود هذا القانون، ذلك مؤشراً على ضرورة تمكين ورفع الوعي عند العاملين هذا القطاع.

ذكرت إحدى السيدات عند محاولة ترخيص مشروعها، تبين لها بعدم استطاعت ابنتها من الحصول على منحة دراسية بناءً على شروط الحصول على المنحة والتي توجب بعدم وجود سجل تجاري لأحد الأبوين كشرط للحصول على المنح الدراسية، وفقاً لما أشارت إليه قائلةً: "لازم يكون مرخص مشروعنا، بس في مشكلة بقوانيننا، مثلاً أنا بنتي بتدرس هندسة بالحصن، وبمجرد أنه عندي مشروع مسجل وعندي سجل تجاري ما رح يكون إلها أي منحة من الجامعة. أنا مش راضية أسجل مشروع مع أنه مشروع عي إله سنتين، هاي النقطة كثير كثير مهمة لأنه مجرد ما تسجل مشروع عي بتروح المنحة".

³⁴ للمزيد حول دعم المشاريع خلال أزمة كورونا، عبر الرابط التالي:

[/ دعم المشاريع خلال أزمة كورونا https://jedco.gov.jo/AR/List](https://jedco.gov.jo/AR/List)

7.2.3 فرص الحصول على التمويل ورأس المال من الجهات التمويلية

ذكرت المشاركات تحدياتٍ على صعيد فرص الحصول على المنح، متمثلاً بعدم العدالة في توزيع هذه الفرص على المشاريع الصغيرة، وفقاً لما أشارت إليه إحدى المشاركات قائلة: "لما بييجي جهات خارجية بتروح لناس معينة المنح"، كما أكدن صعوبة الحصول على المنح للمشاريع غير المرخصة، حيث أشارت إحدى المشاركات: "حتى بالتقديم للمنح والقروض بسألك إذا عندك مشروع مرخص". ذلك يُشكل عائقاً أمام حصول النساء على منح لمشاريعهن، حيث أضافت أخرى قائلة: "في سيدات بيحبهم دعم من المنظمات، بحكولهم لازم ترخصوا، برجعوا يبطلوا...هاي كثير بتصير". ذلك يُظهر لنا أن عدم ترخيص المشاريع مُتناهية الصغر يُدرجها تحت نمط المشاريع غير الرسمية أو المنظمة وبالتالي تواجه صعوبة في الحصول على الدعم أو المنح المُقدمة للمشاريع مُتناهية الصغر.

7.2.4 موسمية عمل بعض المشاريع الصغيرة

المشاريع الصغيرة والمنزلية التي تنتجها غالبية النساء في لواء كفرنجة تتمثل في: (أعمال الطبخ، الخياطة، التطريز، الحرف اليدوية والسياحة، إعداد المربيات والمخللات) هذه الأعمال في طبيعتها أو طبيعة إنتاجها تعتمد على مواسم زمنية دون الأخرى، فمثلاً أشارت إحدى المشاركات: "بداية مشروعني أخذت المنحة 1800 دينار صدقاً أنا طلعتهم خلال شهرين بس، فيما بعد صار أنه لازم التوسعة والبضاعة وموسم الشتاء أضعف من الصيف". وأضافت مُشاركة أخرى: "السياحة بالصيف، باقي السنة أنا شو بدي أعمل، ففكرت انه يكون عندي شغل لطول السنة، يعني بالشتاء يكون في طلاب بدرسهم، والصيف سياحة، ويعمل أشياء تعليمية للأطفال يعني بحاول أكون شغالة كل السنة بحيث يكون عندي طول السنة مردود".

7.2.5 القدرة على التسويق ومُنافسة المنتجات الأخرى

قُدرة مُنافسة منتجات المشاريع الصغيرة ليست بالموضوع السهل، ذلك يتطلب مهارات عالية في التصميم والقدرة على الابتكار والعمل على تحسين إصدار منتجات ذات قيمة وجودة عالية بتكلفة مالية معقولة؛ بما يضمن زيادة قدرة هذه المنتجات على منافسة المشاريع الأخرى. حالياً، اشتهرت فكرة البازارات كأسلوب تسويقي للمنتجات البسيطة والتي تقوم بإعدادها غالباً النساء، ذلك يتطلب الأخذ بعين الاعتبار جميع التفاصيل التي تجذب المُستهلك أهمها ثقة المُستهلك في المنتج، في هذا السياق قدمت إحدى المشاركات أهمية الترخيص في بناء ثقة المُستهلك قائلة: "إذا بك تصدري أو تحضري بازار دائماً الناس يلي برا بتشتري من المرخص لأنه يكون أقوى وعلية رقابة".

8 الخيارات والبدائل

بناءً على ما سبق، توصلت الورقة إلى عدد من التوصيات للنهوض بالواقع التشريعي والتمويلي والمعرفي للمشاريع متناهية الصغر، والتخفيف من حدة التحديات التي تُواجهها النساء؛ بما يضمن تحقيق الأهداف والغايات التنموية والتمكينية للمشاريع متناهية الصغر اتجاه النساء.

أولاً: تطوير برامج توعوية وثقافية حول المشاريع متناهية الصغر ودورها في تحسين الوضع الاقتصادي للنساء، بالتعاون بين المؤسسة الوطنية لتطوير المشاريع وصندوق التنمية والتشغيل ووزارة التنمية الاجتماعية والبلديات المحلية.

الهدف: تحسين الوضع الاقتصادي للنساء.

البرامج:

- تطوير محتوى المناهج الدراسية وتوفيرها بلغة برايل أو تسجيلات صوتية.
- تطوير برنامج وطني لتعزيز عمليات التسويق للمشاريع الصغيرة وأساليب المنافسة الفعالة على الصعيد المحلي والخارجي.
- برنامج إعلامي يسلط الضوء على المشاريع الإنتاجية متناهية الصغر وأهميتها وإبراز قصص النجاح لمشاريع متناهية الصغر.
- تطوير دليل إرشادي للسيدات حول الجهات المسؤولة عن المشاريع الإنتاجية متناهية الصغر.

مزايا وفرص التوصية المقترحة:

- تحسين الأوضاع الاقتصادية للنساء وأسرهن.
- زيادة نطاق الوصول إلى عدد أكبر من النساء والرجال في المجتمع ورفع وعيهم حول المشاريع متناهية الصغر وأهميتها على النساء وعلى الاقتصاد ككل.
- لا تحتاج إلى مبالغ كبيرة.

تحديات تطبيق التوصية المقترحة:

- تنفيذ التوصية المقترحة يعتمد على مدى التنسيق والتعاون بين الجهات ذات العلاقة.
- التنفيذ يحتاج إلى فترة زمنية طويلة.

ثانياً: تشبيك عمل المؤسسات الإقراضية والتمويلية للمشاريع متناهية الصغر بالتعاون والتنسيق بين البنك المركزي الأردني والمؤسسة الوطنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ووزارة التنمية الاجتماعية.

الهدف: تنظيم وتوحيد أسس عمل المؤسسات الإقراضية والتمويلية.

البرامج:

- وضع نظام رقابي لمتابعة تنفيذ المشاريع متناهية الصغر في جميع مراحل العمل؛ لضمان عدم وصول النساء لمرحلة التعثر والمطالبة القانونية.
- تحديد الضمانات المطلوبة من المشاريع الصغيرة، توحيد آلية المتابعة والرقابة المالية للمشروع بعد وقبل الحصول على التمويل أو القرض أو المنح.

مزايا وفرص التوصية المُقترحة:

- وضوح آليات الحصول على القروض والمنح.
- قاعدة بيانات للمؤسسات بأسماء السيدات التي تمتلك مشاريع متناهية الصغر وقادرة على إدارة المشاريع ودعمها.
- وضوح أسس الإقراض والتمويل يُساعد في التقليل من مشكلة الغارمات.
- التشاركية والتعاون بين المؤسسات الإقراضية يُساهم في توحيد الجهود نحو تطوير الأسس الإقراضية بشكلٍ مُستمر وبما يتناسب مع أوضاع النساء.

تحديات تطبيق التوصية المُقترحة:

- وجوب إعداد نظام مُتابعة ورقابة دوري.
- التنفيذ بحاجة إلى كوادر بشرية ومبالغ مالية كبيرة.
- صعوبة توحيد نهج العمل الخاص بالجهات الإقراضية والممولة.
- إعداد قاعدة البيانات يتطلب العمل على تطويرها بصورة دورية.
- تحديد أطر التعاون وآليات التنسيق بين جميع الجهات ذات العلاقة.

ثالثاً: توظيف التكنولوجيا ووسائل التواصل المُختلفة في إنتاج وتسويق المشاريع الإنتاجية الصغيرة بالتعاون والتنسيق بين صندوق التنمية والتشغيل ووزارة التجارة والصناعة والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية والبلديات ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

الهدف: إنتاج مُنتجات ذات جودة وقدرة تنافسية عالية.

البرامج:

- عقد دورات تدريبية موجهة للنساء تهدف إلى تعريفهم وتدريبهم في استخدام الأساليب والأدوات التكنولوجية ذات العلاقة في المشاريع الصغيرة والمنزلية.
- عقد دورات تدريبية موجهة للنساء تهدف إلى تمكينهنّ وتدريبهنّ في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج عن منتجاتهنّ.

- عقد دورات تدريبية موجهة للنساء حول كيفية إعداد منتجات بأسس جمالية مع الحفاظ على جودة المنتج.
- إعداد منصة شاملة خاصة لعرض جميع منتجات النساء في المشاريع الصغيرة، وبما يضمن حفظ حقوق الملكية وبراءة الاختراع.

مزايا وفرص التوصية المُقترحة:

- بناء قُدرات النساء في الأساليب التكنولوجية الحديثة.
- توسيع النطاق الترويجي لعرض منتجات المشاريع الصغيرة.
- إنتاج منتجات بجودة عالية وبمواصفات تنافسية عالية تُناسب أذواق المستهلكين المُختلفة.
- المنصة الشاملة تزيد من القوة التنافسية بين المُنتجات المحلية.

تحديات تطبيق التوصية المُقترحة:

- التكلفة المالية الكبيرة والفترة الزمنية الطويلة للتنفيذ.
- نجاح التوصية يعتمد على مدى تقبل النساء لفكرة استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة الي جانب استخدام الأساليب التقليدية.

بناءً على ما سبق، لا بد من بذل المزيد من الجهود الوطنية والمؤسسية والسياساتية؛ لرفع وعي النساء بأهمية ترخيص المشاريع مُتناهية الصغر والتي تتجاوز سلبيات الترخيص من وجهة نظر النساء المشاركات، حيث يوفر الترخيص ما يلي:

- (1) الحماية القانونية والاجتماعية لصاحبة المشروع نفسه على صعيد حفظ الملكية، (2) تطوير المنتج تسويقياً، حيث يُمكنها الترخيص من إيجاد علامة تجارية لمنتجاتها، (3) الاستفادة من الدعم الحكومي وغير الحكومي المقدم لدعم المشاريع الصغيرة، (4) توسيع نطاق التسويق للمنتج خارج المحافظة؛ ذلك بدوره سيساهم في التخفيف من حدة التحديات التي تواجهها النساء صاحبات المشاريع مُتناهية الصغر؛ وبالتالي المُضي قُدماً في تحسين أوضاعهن اجتماعياً واقتصادياً.



www.wana.org

غرب آسيا وشمال أفريقيا

هاتف: +٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١ | info@wana.jo | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن

www.wanainstitute.org